## شراكة الأوقاف مع القطاعَيْن العامّ والخاصّ في المملكة العربية السعودية

إعداد الدكتور: عبدالقيوم بن عبدالعزيز الهنديّ

المشرف على الإدارة العامة للأوقاف والاستثمار بالجامعة الإسلامية

**أصل الكتاب: رسالة علميّة قُدمت لنيل درجة الدكتوراة من قسم الاقتصاد الإسلاميّ بكلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**

**تمثلت مشكلةُ البحث في سؤال محوريّ، هو:**

كيف يمكن للشراكة بين القطاعَين العام والخاص أن تكون أداةً فاعلة في مجال الوقف، تسهم بفعالية في إحداث نقلة نوعية للوقف، وتعظيم أثره التنمويّ والتمويليّ؟

وقد قامت الدراسةُ على فرضية رئيسة مؤداها: أن النهوض بالقطاع الوقفيّ في المملكة العربية السعودية حتى يتمكن من القيام بالتنمية والتمويل على نحو فاعل يتطلب قيامَ شراكة ذكية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولقد استخدمت الدراسةُ المنهجَ الوصفيّ التحليليّ والمنهج الاستقرائيّ؛ حيث أثبتت الدراسةُ من خلال تحليلها لأداء النماذج التطبيقية محل البحث، صحةَ الفرضية الرئيسة التي قامت عليها.

وقد انتظمت الدراسةُ في فصل تمهيديّ وستة فصول.

تناول الفصلُ التمهيديّ: الإطارَ المفاهيميّ لموضوعات الدراسة.

فيما تطرق الفصلُ الأول: لواقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

وتناول الفصل الثاني: الشـراكة بـين القطاعين العام والخاص من خلال نماء المنورة.

فيمـا تناول الفصلُ الثالث: الأثر الاقتصاديّ والتنمويّ لوقف نماء المنورة من خلال نتائج برامجه المنفذَّة.

أما الفصلُ الرابع: فقد عُني بالحديث عن الشـراكة بين القطاعين العام والخـاص من خلال الوقـف العلميّ بجامعـة الملك عبدالعزيـز، وبرامجها، وآليات تمويلها.

وتناول الفصلُ الخامس: الأثر الاقتصاديّ والتنمويّ للوقف العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز من خلال برامجه المنفذة.

أمـا الفصلُ السـادس: فقد تطـرق لمقومات تمكين وتطويـر الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

وقد توصل البحثُ إلى جملة من النتائج:

أهمهـا أن النهـوض بالقطاع الوقفـيّ في المملكة العربية السـعودية حتى يتمكـن مـن القيام بأثـره التنمويّ والتمويلـيّ على نحو فاعـل، يتطلب قيامَ شـراكة ذكية بـين القطاع العـام والقطاع الخاص، في مجـال الأوقاف، وأن النمـاذج التطبيقيـة محل الدراسـة في البحـث، تمثل نمـاذجَ مبتكرة يمكن تعميمها على بقية مناطق المملكة.

وقـف نماء المنـورة من حيـث فكرته التي تقـوم على مبدأ الشـراكة بين القطاعين العام والخـاص والقطاع الخيريّ، وأهدافه وتعدد وتنوع برامجه، يمثـل نموذجًا وقفيًـا مبتكرًا في مجالـه، قابلًا للتطبيـق والتعميم على بقية مناطق المملكة العربية السعودية، وبما يتناسب مع احتياجات كل منطقة.

ويظهـر في كل مـن منظومـة صنـع المنـورة، ومنظومـة المنـورة للتمويل، ومنظومـة معهـد المنـورة للتدريـب، ومنظومة تطويـر الأعمـال والمنتجات والتمكـين الاقتصـاديّ، الأثرُ التنمويُّ والتمويليّ لوقف نماء المنورة، لاسـيما بالنظر إلى المجالات والفئات المجتمعية التي تستهدفها تلك المنظومات على نحـو متكامل، مع حداثة تجربة وقـف نماء المنورة، والتحديات التي تواجهه، يتطلـب مزيدًا من الجهود التطويريـة في التنظيم والإدارة، وفي تنمية الموارد المالية وتطوير البرامج والتوسـع فيها؛ وذلك بما يضمن الاسـتقرارَ الإداريّ، والاسـتدامة الماليـة للوقف، وتعظيمَ أثـره التنمويّ في المجتمع، كما يشـكل الوقفُ العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز نموذجًا وقفيًّا تنمويًّا وتمويليًّا مبتكرًا يُحتـذى فيه مجال الأوقاف الجامعية؛ حيث يقوم على هيكل تنظيميّ محكَم وفاعـل، وعلى مصـادر إيرادات متنوعة ومتكاملة، تتضمن نمطًا اسـتثماريًّا متفردًا في جوهره، يسـتند إلى رؤية معرفية تتسق مع رؤية الجامعة وطبيعة أنشطتها وبرامجها، وتدار عملياته وفقًا لنموذج إدارة الشركات المساهمة.

ويتضـح الأثر التنمـويّ والتمويليّ للوقف العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز من خلال سـعيه لأن يكون ركيزةً في تطوير ودعم المشـروعات البحثية والدراسـات العلميـة، مـن خلال تمويل الدراسـات العلميـة والتطبيقيـة، والبرامج الخاصة التـي تسـهم في تنمية المجتمـع ومعالجة مشـكلاته المختلفة، كما تتسـم برامجُ وأنشـطةُ الوقف العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز بالتنوع؛ حيث تغطي مجالاتُها تمويلَ البحوث والدراسـات العلمية، وكذا برامج خدمة المجتمع، وتتسـم طبيعةُ الشـراكة في الوقف العلميّ بالتنوع، سـواء في مجال اسـتثماراته؛ حيث يسـهم الوقفُ بصفته شـريكًا مسـتثمرًا في عدد من الشركات العاملة في المجال الطبيّ

والتعليميّ والتقنيّ، أم في المجالات التي يستهدفها بالدعم؛ حيث تدخل شراكاتُه مع القطاعَيْن العام والخاص وغير الربحي في الفعاليات المجتمعية المختلفة.

ومن أبرز المشكلات التي يعاني منها كلٌّ من وقف نماء المنورة، والوقف العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز، في الجانب الإداريّ، هي مشكلةُ نقص الكادر البشريّ المتخصص والمؤهَّل في مجال إدارة النشاط الوقفيّ بعملياته المختلفة، وأسهم تفعيلُ مبدأ الشراكات على مختلف أنواعها في كلٍّ من وقف نماء المنورة والوقف العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز، مع مختلف القطاعات، في مضاعفة جهودهما التنموية والتمويلية في المجتمع، وهنالك عدد من صيغ التمويل الإسلاميّ القائمة على مبدأ الشراكة يمكن الدخولُ من خلالها في شراكات تمويلية وتنموية توظف لخدمة النشاط الوقفيّ، يكون طرفًا فيها كلٌّ من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الخيريّ.

**وفي ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، فإن الباحث قدّم التوصيات الآتية:**

١. الاستفادة من تَجرِبَتَيّ وقف نماء المنورة والوقف العلميّ بجامعة الملك عبدالعزيز، بالعمل على تطبيقها في مناطق وجامعات أخرى في المملكة العربية السعودية، كلّ في مجاله ؛ لمساس الحاجة إلى تطبيق مثل هذيم النموذجين، لاسيما في ظل الدور المطلوب أن يؤديه القطاعُ الوقفيُّ في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. تحفيز البيئة المواتية من خلال استحداث تشريعات منظمة للشراكات في المملكة العربية السعودية، سواء بين القطاعَيْن العام والخاص، أم شراكات القطاع الخيريّ على نحو عام والأوقاف على نحو خاص، مع القطاعَيْن العام والخاص.

٣. عمل تقويم شامل ومفصَّل لتجربة وقف نماء المنورة منذ تأسيسه ؛ للوقوف على نقاط القوة فيه وتعزيزها، وعلى نقاط الضعف والعمل على معالجتها، وكذا ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار الإداريّ والوظيفيّ في مختلف إدارات ومنظومات الوقف، ومنح تنمية الموارد المالية للوقف واستدامتها أولوية في العمل.

٤. يتطلب من الوقف العلميّ مزيدٌ من البرامج النوعية المتسقة مع طبيعة أهدافه ومجالاته عمله، لا سيما المتصلة بخدمة المجتمع، على أن يجري تبني وتصميم برامج إضافية بناءً على دراسات مسحية ميدانية للاحتياجات المجتمعية المعاصرة من الوقف العلميّ.

٥. حث كل المؤسسات الوقفية خاصة ومؤسسات العمل الخيريّ عامة ، على تفعيل مبادئ الشفافية والحوكمة والإفصاح، وإشهار التقارير المالية المدققة والمراجعة من الجهات المختصة على نحو دوريّ، وكذلك بذل مزيد من العناية والاهتمام بنشر تقارير بالبرامج والأنشطة المنفذَّة.

٦. ضرورة الإفادة من صيغ التمويل الإسلاميّ المتنوعة، في بناء الشراكات، في مجال تمويل الأوقاف، واستثماراته.

٧. الإفادة من فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص في بناء شراكات وقفية معها؛ ومن ذلك ابتكار صندوق استثماريّ وقفيّ يمثل وعاءً لتجميع مخصصات المسؤولية الاجتماعية من مختلف الشركات، ويعمل على استدامة برامجها.

تشجيع القيام بمزيد من الدراسات في اقتصاديات الوقف في العالم الإسلاميّ ، وفي المملكة العربية السعودية خاصة.